مركز رصد للدراسات الاستراتيجية
Monitor center for strategic studies

الأخبـــــــــــار
العدد / 514 /
السنـــــــــــة
الســـادســـــة
الأربعـــــــاء
07-09-2022
(10) صفحـــات

خروج مطار حلب الدولي عن الخدمة بعد تعرضه لقصف إسرائيلي

غارات إسرائيلية تستـ تهدف مواقع الميليشيات الإيرانية في مطار حلب الدولي ومطار النيرب العسكري

مقالـــــة العـــــدد

نازحون يبحثون عن "مدافن".. مدافن فقط

بعد نزوح الاوكران، هرعت أوروبا كل اوروبا لاحتضانهم، وهذا واجب إنساني يسجّل لها، وسبق أن سجلت خطوة طيبة إزاء السوريين، لكن المنسي، هو أولئك الآلاف ممن هربوا من الحروب والنزاعات ومن بينهم أفغان / سوريون / ومن جنسيات وأبسط ما يقال عنهم أنهم اليوم يواجهون معضلة.. معضلة عنوانها

ـ عجزهم عن العثور على أماكن لدفن من توافيه المنية منهم في بعض الجزر اليونانية لاجئون دفع معظمهم جميع مدخراته للمهربين، ليتمكنوا من الوصول للقارة الأوروبية مثالهم، في جزيرة ليسبوس اليونانية فهناك ينتظر آلاف اللاجئين، الذين لم يجدوا لهم مكانا في مراكز الإيواء، ومعظمهم من النساء والأطفال، على رصيف الميناء، وسط أحوال جوية صعبة، على أمل أن يتمكنوا من ركوب السفن إلى أثينا.

وفي ظل عجز الهيئات الحكومية عن توفير كافة احتياجات اللاجئين، الذين يتدفقون باستمرار على الجزيرة،

يقوم المواطنون بتوزيع ما يتمكنون من جمعه من مواد غذائية على اللاجئين، ويتطوع عدد من الأطباء لتقديم الخدمات الصحية لهم
بيان صادر عن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، يفيد، بأن الآلاف من النساء والأطفال اللاجئين، يبيتون في العراء، ويتعرضون للعديد من المخاطر، منها الاستغلال والعنف الجنسي
ودعت المفوضية لجمع مبلغ ٣٢ مليون يورو بشكل عاجل، لإنشاء أماكن لإيواء اللاجئين، قبل دخول الشتاء
ـ ياسلام
وبعد؟
تشهد الجزيرة يوميا وفاة العديد من اللاجئين بسبب ظروف المعيشة السيئة، ويدفن هؤلاء دون معرفة هوياتهم، في مقابر يسجل على شواهدها، أرقام فقط
وفي بعض الجزر اليونانية التي تشهد تدفقا كبيرا للاجئين، لم يعد هناك مكان في مقابرها لدفن من يتوفون من اللاجئين، ما أدى إلى لجوء السلطات المحلية لحفظ جثث المتوفين، حيث تحتفظ في جزيرة ليسبوس بـ٥٥ جثة في البرادات، وفي جزيرة ساموس توجد جثث أكثر من ٣٠ لاجئ في البرادات بانتظار العثور على مكان لدفنها
المسؤولون المحليون في الجزر، لم يتمكنوا بعد من العثور على حلول للمشاكل التي يعاني منها اللاجئون، ومنها توفير أماكن لدفن من يتوفون منهم
ووفقا لإحصاءات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وصل ٧٠٠ ألف لاجئ إلى أوروبا عبر البحر المتوسط، خلال العام الحالي، معظمهم من السوريين والأفغان
وقالت منظمة الهجرة الدولية إن شهر أكتوبر/ تشرين أول الماضي ، شهد عبور ٩٩ ألف لاجئ من تركيا إلى جزيرة ليسبوس اليونانية، و٢٢ ألف لاجئ إلى جزيرة خيوس، و٢١ ألف و٥٠٠ لاجئ إلى جزيرة ساموس، و٧٥٠٠ لاجئ إلى جزيرة ليروس. وانتقل معظم هؤلاء إلى بر اليونان الرئيسي، إلا أن أكثر من ٢٠ ألف لاجئ لا يزالون في تلك الجزر
من اللاجئين من يقول
ـ لسنا "شقر" البشرة، ثم يضيفون
لو كنا شقرًا لما كان هذا حالنا
أوروبا اليوم منشغلة بالأوكراني، فلهم الاولوية، اما من تبقى من اللاجئين فهم "بروليتاريا" اللجوء وهوامشه، وليس ثمة من يتطلع إلى الهامش
النصّ في مكان والهامش في مكان آخر، وعلى الهامش ثمة من يبحث عن
ـ مدفن
مدفن اوروبي فقط وقد هرب من بلاد حوّلها الحروب إلى مدافن عالم ثالث.. عالم مازال اللعبة على قطعة شطرنج هذا العالم

أسباب تأخر إدراك الشباب السوري لدوره في التغيير

يشكل الشباب السوري حوالي ٦٥% من الشعب، أي نحن أمام كتلة بشرية ضخمة غير قادرة بعد على إدراك حقيقة أنها أداة التغيير الفعلي، ضائعة بين سياسة الإملاء التي ظلت تُمَارَسُ عليها طوال سنوات عديدة، وبين دورها المفترض من أجل الخروج من حالة الانسداد الحالية نحو آفاق أرحب

إذ خلافاً لما هو سائد في جميع بلدان العالم، فيما عدا كوريا الشمالية

وشبيهاتها من الأنظمة الديكتاتورية، ينحصر النشاط الشبابي السوري بالمنظمات والهيئات الرسمية المنضوية تحت لواء الحزب الواحد، المسيطر نظرياً على مسارات الحياة السياسية والثقافية، بحيث لا تجد حراكاً شبابياً منفصلاً عن الرقابة المباشرة أو غير المباشرة. من هنا كانت طموحات الأجيال الناشئة، في ظل نظام شمولي الرؤية وأحادي التنظير، مقتصرة على التوجهات العامة والتطلعات المحدودة بأطر ضيقة الأفق يشدها اليأس ويثقلها هاجس الحاضر ومسؤوليات المستقبل

وفي الواقع تتعدد معوّقات إدراك الشباب السوري لدوره في التغيير، ويأتي في مقدمتها موروثات الإطار السياسي العام (النظام الأمني، حالة الطوارئ، محكمة أمن الدولة، غياب الحياة الحزبية السليمة، ضعف دور المعارضة)، والمنظومة التربوية، ووسائل الإعلام والوضع الثقافي، والنقابات والاتحادات، والعائلة السورية

لقد جرى، خلال العقود الأخيرة، تقزيم الحياة السياسية، لتقوم تدريجياً على حزب واحد ولاعب واحد وسيطرة أحادية وشاملة على كل مقوّمات ونشاطات الحياة المجتمعية والمدنية والإعلامية وغيرها، دون منافسة أو رقابة على ما يجري، خاصة مع وجود المادة الثامنة من الدستور التي أكدت على أنّ "حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد للدولة والمجتمع"، وما استتبع ذلك من عمل حثيث لإلغاء كل مظاهر التنظيم السياسي والاجتماعي والثقافي المستقل في الأوساط الطلابية. وكان من نتيجة ذلك انتشار ظاهرة اللامبالاة بين صفوف الشباب السوري، مقترنة بضمور أو تلاشي مفهوم الشأن العام والمصلحة العامة

إنّ غياب الشباب عن المشهد السياسي ما هو إلا التعبير الأكثر وضوحاً عن غياب المشهد السياسي ذاته، وقد جاءت أزمة الثمانينات من القرن المنصرم لتلغي السياسة من الساحة السورية، بحيث لم يبقَ في الميدان غير السلطة ومن يدور في فلكها. وما تقوم به السلطة من أجل تغييب السياسة عن المجتمع دونه قوانين الطوارئ ومصادرة الحريات، ومنظمات قطاعية تتولى التأطير الفكري والضبط، وتواكب المواطن الفرد وتنمط وعيه وسلوكه، تتكئ على آليات دعائية شاملة تؤازرها، عند الضرورة، أجهزة قمعية عديدة تعمل في شرايين المجتمع مراقبةً وتصنيفاً وتأديباً. وهذه العوامل مجتمعة، تعبّد طريق الرشد والصلاح للمواطن "القاصر" وتحشره حكماً عضواً في قالب كشفي أو نقابي أو جماهيري، أو ترفعه متطوعاً في ميليشيات السلطة، وتجعل من الذاتية مرضاً مُخجلاً خارج المألوف، ومن السؤال ملف اتهام، لتقود المجتمع الصاغر إلى "الوطنية" والمجاهرة بثوابتها حقائق لا يرقى إليها الشك، بحيث تلفه القناعة بتماهي القضية الوطنية والنظام، فهي "جوهره وعلة وجوده"، وهو "صنوها وغاية تحقيقها"، وما قائده إلا بطلها، وما شخصيته إلا أسطورتها الحية

فعلى امتداد سنوات هيمن نمط من الأجهزة الأخطبوطية على الحياة السياسية والتعليمية والحزبية والثقافية وغيرها، بحيث تم ابتلاع المجتمع العام والمظاهر الأولية للمجتمع المدني، إضافة إلى قضم الدولة التي – والحال كذلك – أُرغمت على إخلاء الساحة لـ "الدولة الأمنية"، مقابل "أمن الدولة". وجدير بالإشارة إلى أنّ الدولة الأمنية المذكورة، إذ اكتسبت شحماً ولحماً كثيفين عازلين، فإنها راحت تصوغ شعارها المركزي على النحو التالي: يجب أن يُفسَدَ من لم يُفسَدْ بعد، بحيث يصير الجميع ملوثين مدانين تحت الطلب، طبقاً لما كتبه الدكتور طيب تيزيني. وحين يتعلم الأطفال هتافات الصراخ، ويصفقون بإيقاع أجوف وشعارات لا يفهمونها، يُرجَّحُ أن يصلوا إلى إحدى حالتين: شباب مشوّه بعيد عن روح المبادرة والفعل، أو شباب يحمي نفسه بالنفاق يومياً

إنّ الإطار السياسي، الموصوف أعلاه، أثّر في الاتجاهات السياسية والحياتية للشباب السوري، وفي نموهم الروحي والقيمي. والاتجاهات المتولدة عديدة، ويعتبر إحساس اللامبالاة وعدم الاكتراث الاتجاه السائد، وهو يتلازم مع حالة من التشظي على مستوى القناعات الفكرية والسياسية، أي حالة من الآراء والتصورات الشبابية التي لا يجمعها جامع. ويعبّر اتجاه اللامبالاة عن نفسه بأشكال عديدة: الرغبة في الهجرة، أو الرغبة في تحقيق المصالح الفردية بأية طريقة كانت. كما هناك اتجاه آخر عند الشباب يبرز في تصعيد انتمائهم للعائلة أو العشيرة أو الطائفة، أو تصعيد انتمائهم للأقليات القومية والطائفية المتناثرة في سورية، على حساب الهوية الوطنية السورية الجامعة

ثم أنه لا يوجد فرق بين المدرسة والجامعة من حيث نهج التعليم السائد فيهما، الذي يقوم أساساً على التلقين، بما له من آثار سلبية على شخصية الأفراد، إذ يساهم ذلك في تعميق قيم الطاعة والخوف والتفكير الغيبي والأوهام والأساطير، بدلاً عن قيم التمرد والتغيير والشجاعة والتفكير العلمي. ويزيد الأمر سوءاً مع السيطرة الكلية لسلطة الدولة على المؤسسات التعليمية، بحيث تبدأ عملية تطويع الشباب على مستوى الوعي من خلال "منظمة الطلائع" لتلاميذ المرحلة الابتدائية، الأمر الذي يجعلهم ينتقلون بشكل غريزي نحو تقبل أشكال التطويع الأخرى. وفي المرحلة الإعدادية يُنسَّب المراهقون لاتحاد شبيبة الثورة، المنظمة الرديفة لحزب البعث، ليصبح التنسيب للحزب أمراً روتينياً في بداية المرحلة الثانوية، وفي غياب أي تقدير لطبيعة المرحلة التي يمر بها الفرد التي لا تؤهله في ذلك العمر لاتخاذ قرار بالانضمام لحزب سياسي أو تبنّي رؤية فكرية سياسية محددة

وفي الجامعة، يُرْصَدُ الطالب منذ اللحظة الأولى، فانتسابه لها يقترن بتقديمه استمارات عديدة عن مجمل حياته وعلاقاته توزع على الفروع الأمنية، ثم يجد الاتحاد الوطني لطلبة سورية في انتظاره، الذي أصبح هو الآخر إلزامياً وتابعاً

للحزب الحاكم، بالإضافة إلى دروس التدريب العسكري والمعسكرات الصيفية، لتتضافر بالتالي جهود اتحاد الطلبة ومقرات التدريب العسكري والفرق الحزبية المتناثرة في جميع الكليات لإكمال دائرة مغلقة نادراً ما يفلت منها أحد

ومن جهة أخرى، جرى تكريس الإعلام السوري، على مدى عقود، من أجل الدعاية للسلطة والحزب الحاكم، ليتخذ – بجميع أشكاله – طابع التحشيد الذي يفتقد لأي شكل من أشكال النهوض بوعي الفرد والارتقاء بوجدانه الإنساني وحسه الوطني، وتقديم المعرفة والتنوع الخلاق والمتعة في آن واحد، الأمر الذي ساهم في تعميق حالة اللامبالاة

أما النقابات فيتعامل الشباب معها بوصفها من مؤسسات سلطة الدولة، بل ملحقة بالحزب الحاكم، وينظرون لذلك على أنه أمر طبيعي. أما فكرة استقلاليتها عن السلطة وأجهزتها فهي لا تخطر في البال وخارجة عن تصوراتهم، بحكم سنوات الإعداد الطويلة التي تعرضوا لها قبل الانتساب إلى النقابة، وبحكم أنّ معظم الشباب السوري لا يعرف شيئاً عن آليات العمل النقابي السوية

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل إنّ التدخل المباشر للسلطة في العمل النقابي وتكليف النقابة بمهمات أمنية، بهدف ضبط إيقاع أعضائها وتهديدهم بوسائل عيشهم ومحاصرتهم مهنياً إن لزم الأمر، مما أفسح في المجال لظهور قيادات نقابية فاسدة زادت الأمر سوءاً، وفاقمت من ابتعاد الشباب عن نقاباتهم، التي كان يمكن لها أن تقوم بدور فاعل في حل مشكلات الشباب الخاصة بالعمل المهني والبطالة وتوفير الأجواء الاجتماعية المتناسبة معهم

كما تزرع أغلب العائلات السورية في أفرادها مجموعة من القيم السلبية التي تؤثر في سلوكهم وشخصياتهم، إذ يتعلم الفرد منذ مرحلة الطفولة قيم الطاعة والخضوع والامتثال والخجل والمسايرة. يضاف إلى ذلك، بحكم ما تعرض له المجتمع السوري خلال العقود الأخيرة على الصعيد السياسي، أنّ العائلة السورية تقوم بنقل الخوف المتوارث لأبنائها، وتلعب دوراً داعماً لاستمرار العلاقات الاستبدادية في المجتمع بكافة تجلياتها. بل أنّ أغلب الآباء يتابعون ما بدأته السلطة بإقصاء أولادهم عن السياسة وتضييق الخناق على من يريد أن يدخل حقلها منهم، وذلك لأنهم اقتنعوا أو أقنعوا أنفسهم بأنّ السياسة شأن مفارق لشؤونهم، بل إنها " داء خطير " يودي بحامله إلى التهلكة

ومما لا شك فيه أنّ الشباب السوري يختزن طاقة نضالية هائلة، وقدرة على إنتاج قيادات بسرعة قياسية، واستعداداً للتضحية لا حدود له. وقد تمكن، من خلال شعارات تتعلق بالخبز والحرية والكرامة، من إقناع فئات مختلفة من الشعب السوري بالانضمام إلى حركة التغيير، فضلاً عن لعبه دور مؤثر في الدعاية لهذا التغيير من خلال تبادل الرسائل والصور عبر "التويتر" و"الفيسبوك" وبث كل ذلك إلى العالم

وهكذا، فإنّ سورية المستقبل بحاجة ماسة إلى دولة مدنية تعمل بمقتضى دستور عادل وديمقراطي، يكون جميع المواطنين متساوين في الحقوق والواجبات دون تمييز أو تفرقة، وطن تكون العلاقة فيه بين الدولة والمجتمع أساسها المواطنة وحقوق الإنسان، والقانون العادل هو أعلى سلطة لخدمة الجميع. مما يتطلب مبادرة الشباب وسعيهم لبلورة خياراتهم ورؤاهم، ومحاولة تجديد ما هو موجود وبث الروح فيه، أو إبداع أشكال جديدة للتعبير عن أنفسهم، والمشاركة في تحسين أوضاعهم، وليكون لهم دور في بناء وطنهم، فقد يكون هذا الدور هو الأكثر أهمية والأشد حسماً في مستقبل سورية.

هل سيحقّق "صيّاد مجرمي الحرب" الأميركي بجرائم الحرب في سوريا بعد أوكرانيا؟

وايتهاوس إن أرابيك/ ShareAmerica

تتطلب الملاحقة القضائية لجرائم الحرب الاجتهاد والصبر والمثابرة، فهذه السمات ضرورية لتقديم الجناة إلى العدالة.أمضى إيلي روزنباوم عقودا في التحقيق مع مجرمي الحرب النازيين ومقاضاتهم في وزارة العدل الأميركية. واليوم، يقوم بتنسيق جهود وزارة العدل – ويعمل جنبا إلى جنب مع الوكالات الفيدرالية الأخرى – لمحاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب وغيرها من

الفظائع في أوكرانيا.
قال روزنباوم خلال مؤتمر عن المحاسبة عما يجري في أوكرانيا
عُقد في لاهاي في ١٤ تموز/يوليو: "إن من مسؤوليتنا بالتأكيد كدول تحترم سيادة القانون ضمان ألا يفلت أولئك الذين ارتكبوا جرائم مروعة في أعقاب غزو روسيا غير المبرر لأوكرانيا من العدالة".
على سبيل المثال، بعد انسحاب القوات الروسية من ضاحية بوتشا في كييف، انتشل مسؤولو المدينة في نيسان/ إبريل مئات الجثث من الشوارع واكتشفوا مقابر جماعية. وأثارت الفظائع غضب العالم وطردت العديد من الدول الدبلوماسيين الروس من أراضيها احتجاجا على ذلك.
وفي بيان ألقاه في لاهاي في ١٤ تموز/يوليو، قال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إن "كل عمل وحشي يبعث بموجات من المعاناة لا يستطيع معظمنا فهمها... وتقع على عاتقنا مسؤولية محاسبة الجناة وتحقيق العدالة والدعم للعدد المتزايد من الضحايا."
خبرة في مئات قضايا جرائم الحرب
وقد أطلق على روزنباوم لقب "صياد النازيين" أو "ملاحق النازيين" نتيجة للسنوات التي أمضاها في تحديد مجرمي الحرب النازيين ونزع جنسيتهم وترحيلهم من الولايات المتحدة. وعمل في ١٠٠ قضية أدت إلى فقدان الجنسية أو ترحيل النازيين المتهمين، بما في ذلك المحاكمة الناجحة في العام ٢٠٢٠ لحارس معسكر اعتقال نازي سابق في تينيسي – بعد ٧٥ عاما من ارتكاب الجريمة.
قال وزير العدل الأميركي ميريك غارلاند عند إعلان تعيين روزنباوم في حزيران/يونيو مستشارًا بوزارة العدل للمساءلة والمحاسبة بشأن جرائم الحرب إنه "لا يوجد مكان يختبئ فيه مجرمو الحرب."
خلال مسيرته المهنية، قام روزنباوم أيضًا بالملاحقة القضائية للمسؤولين عن جرائم الحرب المرتبطة بالفظائع المرتكبة في البوسنة وغواتيمالا ورواندا.
وفي حديث لإذاعة صوت أميركا، قال روزنباوم "قد يستغرق الأمر وقتا، أو حتى سنوات في بعض الحالات، حتى تتوافر الظروف لتقديم أولئك الذين يرتكبون مثل هذه الجرائم في أوكرانيا إلى العدالة، لكنني أود أن أقول إن التاريخ الحديث يظهر أن العالم المتحضر ملتزم أكثر من أي وقت مضى بوضع حد للإفلات من العقاب على تلك الجرائم."
وقال روزنباوم إن فريقه سيتبادل الأدلة حول جرائم حرب محتملة مع محققين من دول أخرى.
"إنني متفائل بأن العدل سيتحقق" إيلي روزنباوم
تتولى أوكرانيا محاكمة معظم القضايا المحتملة، لكن روزنباوم قال إنه يمكن محاكمة الأفراد في دول أخرى. كما تدعم الولايات المتحدة جهود المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في الجرائم الفظيعة المزعومة في أوكرانيا والحفاظ على الأدلة المتعلقة بها.
وقال روزنباوم في ١٤ تموز/يوليو في لاهاي إنه "يجري جمع الأدلة أثناء حديثنا. إذ لا يمكننا تحمل إضاعة الوقت، ولكن يجب علينا أيضًا ضمان الجودة."

سوريون مسيحيون من أجل الحوار وحقوق الإنسان" للتصدي لمحاولات نظام بشار الأسد في التلاعب بالمسيحيين خصوصاً والأقليات عموماً.

قامت منظمة "سوريون مسيحيون من أجل الحوار وحقوق الإنسان" بجولة قابلت فيها نخبة من القيادات السياسية والدينية المختصة في أوروبا للتصدي لمحاولات نظام بشار الأسد في التلاعب بالمسيحيين خصوصاً والأقليات عموماً.

محاولة نظام الأسد فك عزلته

وقالت المنظمة الحقوقية والإنسانية: إنه خلال محاولات النظام فك

العزلة المفروضة عليه، باستقباله لوفود مسيحية دولية بهدف
الالتفاف على العقوبات المفروضة عليه، ولعب ورقة خوفه على
الأقليات وتقديم نفسه حامياً للمسيحيين، من أجل الترويج لإعادة تدوير نظام الأسد، أستغل رؤوساء الكنائس، واستخدمهم في الدعاية له.
كما أشارت المنظمة إلى أن كل ذلك بات مكشوفاً ومفضوحاً وسمجاً ولم يعد يلق سوى السمع دون أي تحرك فعلي ذو قيمة.
وأوضح وفد المنظمة خلال اللقاءات التي عقدها مع المسؤولين والدبلوماسيين والقيادات المسيحية في خمس دول أوروبية حقيقة ما يقوم به النظام، مستنداً إلى معطيات حقيقية وأرقام ومعلومات ووثائق، في الكشف عن زيف إدعاءات النظام.
منسق لجنة المنظمة، والسياسي السوري أيمن عبد النور أكد في حديثه، أن "اللجنة زارت العاصمة النمساوية فيينا، والتقت مسؤولين في وزارة الخارجية النمساوية كما التقت أيضاً قيادات كنسية فيها."
وفي السياق، انتهت زيارة عبد النور لفرنسا بعد أن أجرى عدة لقاءات، حيث استضافه موقع (فرانس بالعربي) الذي يرأس تحريره المحامي زيد العظم بجلسة حوارية لعدة ساعات حضرتها شخصيات مهمة كالسفير نور الدين لباد سفير الائتلاف في فرنسا، والدكتورة فداء حوراني، ورئيسة تنسيقية فرنسا د. ناهد غزول، وعدد من أعضاء التنسيقية، ومحمد صديق منسق الاغاثات الدولية للائتلاف والإعلامية هالة قضماني، وبروفسور القانون الدستوري د.سام دلة، ورئيس تحرير موقع شفاف الشرق الأوسط بيير عاقل، والأستاذ نادر جبلي، وعدد من الشخصيات السورية المهمة في الجالية.

لقاء مع الجاليات السورية

تلاه لقاءات مع د.برهان غليون، والفنان سميح شقير، والمترجم علي زرقان، وعدد من الصحفيين بوسائل الإعلام الفرنسية، واختتمت الزيارة بلقاء أحد المطارنة المتابعين للشأن السوري وأخيراً السفيرة بريجيت كورمي (السفيرة الفرنسية لسورية) بمكتبها في وزارة الخارجية.

وفي الجزء الثالث من الجولة الأوروبية لمنظمة "سوريون مسيحيون من أجل حقوق الإنسان والحوار " أنهى المنسق أيمن عبد النور لقائه مع المبعوث الإيطالي الخاص لسورية السيد ستيفانو رافانان في مكتبه بوزارة الخارجية ولمدة ساعة ونصف.

وعرض المبعوث الخاص وجهة نظره حول العقوبات وضررها على الشعب السوري المسكين بينما أعضاء النظام لا يتعرضون لمشقة الحياة كما المواطن العادي، وأوضح الفارق بين ما يقترحه من طريقة لتخفيف العقوبات لتخفيف معاناة السوريين وبين من أسماهم المتشددين المتمسكين بالعقوبات.
وقدم عبد النور مداخلة مطولة حول ذلك تبين ما حصل مع عدد من الدول العربية والأوروبية التي كانت متحمسة للوصول لاتفاق أو خطوات مع النظام يتم من خلالها تخفيف العقوبات لتحسين واقع معيشة الشعب مقابل تخفيف النظام لإجرامه، وكلها فشلت تماماً بسبب تعنت النظام ورفضه لكل الاقتراحات فهو يختطف كامل الشعب بمناطقه ويفقره من خلال سرقة المساعدات الدولية، وسوء توزيعها، واحتكار استيراد المواد من قبل قلة واذلاله للناس بطوابير الانتظار لساعات طويلة لكثير من المواد التي يقوم باحتكارها، وذلك لكي يقوم بنقل صورة معاناة الشعب، وطلب زيادة المساعدات، ورفع العقوبات عليه دون مقابل، وذلك كي يحسن اقتصاده، ويعيد بناء مؤسسته العسكرية المنهارة لاستخدامها من جديد بقتل شعبه.

سرقة النظام للمساعدات

وطرح عبد النور التساؤل التالي إذا ما تم رفع العقوبات وتقديم منحة للنظام كمثال مليار دولار فكم تتوقعون أن يصل من ذلك للشعب السوري، وكيف سينعكس ذلك على تحسن معيشة الشعب والجواب لا أحد من الاتحاد الأوروبي والمتشدقين بذلك يستطيع أن يضمن وصول أي نسبة من تلك المنحة للشعب.

كما قدم شرح مفصل للطريقة التي استخدمها النظام لاقناع رؤساء الكنائس الأجنبية بزيارة دمشق وتفاصيل الصفقة وشرح وبالأسماء كيف يقوم النظام وكعادته بلعب ورقة الأقليات والمسيحيين.

والتقى عبد النور مع مطرانين متخصصين بشؤون الشرق الأوسط، وعرض وضع الحريات الدينية بالمنطقة، وكيف يتلاعب النظام السوري بهذا الأمر ليس فقط في سورية بل أيضاً في لبنان وقضية ميشيل سماحة أكبر دليل على ذلك، ووضعهم بصورة مؤتمر الحريات الدينية في الشرق الأوسط الذي سيعقد بشهر تشرين الأول – أكتوبر هذا العام وتشارك المنظمة بالتعاون مع أهم المنظمات الدينية بالشرق الأوسط بتنظيمه.

وهذه الزيارات بحسب عبد النور "تهدف لنقل صوت المسيحيين المعارضين لنظام الأسد مباشرة للقيادات الأوروبية، ولتوضيح ممارسات النظام بحق الأقليات ومتاجرته بهم، مع انخفاض أعدادهم في سورية بعد هربهم من بطش النظام، إذ بقي عدد المسيحيين الحاليين في سورية نحو ٦٥٠ ألفاً، من أصل ٢.٢ مليون حسب إحصائية منظمات دولية."

استثمار النظام لورقة الأقليات

وأشار عبد النور في حديث لموقع "نداء بوست" إلى خطورة مساعي النظام في التركيز أكثر على استثمار ورقة "حماية الأقليات" لتحسين صورته في الغرب ورفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه بسبب انتهاكاته المستمرة ضد الشعب السوري حيث استغل إرسال تلك الوفود رسائل إلى الرئيس الأمريكي – قداسة البابا – رئيس المفوضية الأوروبية تطالب فيها بتخفيف العقوبات أو إعادة صياغتها.

وأكد عبد النور أن "مسيحيي سورية الأحرار يقفون إلى جانب أهلهم ومواطنيهم السوريين في مواجهة النظام ويتحملون ما يتحمله الشعب السوري، ويرفضون استخدامهم لصالح النظام، وكشف عبد النور أنَّ تكرار زيارات رؤساء أكبر الكنائس الأوروبية والأمريكية لدمشق، التي وصل عددها إلى خمس زيارات خلال العام الحالي ٢٠٢٢، إنما دل على أن هناك عملاً مكثفاً ومنظماً من النظام للعب ورقة المسيحيين بغية الضغط على الغرب لرفع العقوبات الاقتصادية عليه، بعد أن شارف على الإفلاس ولكن بالمقابل مما يصب في مصلحته تساؤل تلك الوفود جميعاً عن السيناريو أو المشروع الغائب للمعارضة السورية فيما لو استلمت الحكم لحماية كل مواطنيها بمن فيهم الأقليات العددية من كل المكونات الأثنية والدينية؟."

ولفت السياسي السوري إلى غياب تام لأيّ منظمة سورية في أوروبا وأمريكا عن عمل أو إصدار بيان بخصوص عمل تلك الكنائس السورية مع نظام الأسد، ما دفع لجنة "سوريون مسيحيون من أجل الحوار وحقوق الإنسان" إلى التصدي للأمر، بالرغم من أنَّها مازالت في مرحلة استكمال الترخيص بأعضاء مجلس إدارتها وهم: د.وائل العجي، جورج اسطيفو، لؤي بشور ، د.مروان خوري، أيمن عبد النور."

جدير بالذكر أن "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" قالت في تقريرها الصادر عام ٢٠١٩: "إنَّ النظام في سورية هو المسؤول الرئيس بنسبة ٩٧.٦ عن استهداف أماكن العبادة المسيحية في سورية

الأمم المتحدة تُخصص ٣٠.٨ مليون دولار للاستجابة للاحتياجات المتزايدة بسوريا

قال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، إن

صندوق سوريا الإنساني (SHF) خصص ٣٠.٨ مليون دولار أمريكي "استجابة للاحتياجات المتزايدة بسرعة للناس في سوريا"

.

وأوضح المكتب أن التمويل يهدف إلى "دعم التدخلات المنقذة للحياة في المناطق الأكثر تضرراً، والأفراد المعرضين للخطر"، ولفت إلى أن ١٤.٦ مليون سوري يحتاجون إلى مساعدة إنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية، بزيادة قدرها ١.٢ مليون عن عام ٢٠٢١.

ونوه البيان إلى التركيز على مجالين من المجالات ذات الأولوية، الأول (٨.١ مليون دولار) على معالجة المحددات الرئيسية لسوء التغذية في المناطق ذات الاحتياجات الأشد حدة، والثاني (٢٢.٧ مليون دولار) على تعزيز الصمود في المناطق ذات الاحتياجات القصوى والكارثية.

ونقل البيان عن المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية عمران رضا، قوله: "شهدنا زيادة كبيرة في انعدام الأمن الغذائي مع ما يترتب على ذلك من ارتفاع في معدلات سوء التغذية، لا سيما بين الفئات الأكثر ضعفاً. يهدف هذا التخصيص إلى تلبية احتياجات المجتمعات الأكثر تضرراً."

وسبق أن تحدث تقرير لفريق "منسقو استجابة سوريا"، عن ارتفاع نسبة الفقر إلى ٨٧.١١% خلال الشهر الحالي، مقارنة بـ ٨٦.٩٣% في الشهر الماضي، حيث باتت تعيش نسبة كبيرة من العائلات في مناطق شمال غربي سوريا، تحت خط الفقر.

وأوضح الفريق" أن حد الجوع ارتفع خلال الفترة ذاتها ٠.١٣%، ما زاد نسبة العائلات التي بلغت حد الجوع في شمال غربي سوريا إلى ٣٨.١٨%، ولفت إلى أن حد الفقر المعترف به ارتفع إلى ٤٣٥٤ ليرة تركية، من ٤١٦٢ في الشهر الماضي، بينما ارتفع حد الفقر المدقع من ٣٠٦١ إلى ٣٢١٨ ليرة تركية.

ونوه التقرير إلى أن العجز الأساسي لعمليات الاستجابة الإنسانية التي تغطيها المنظمات الإنسانية في شمال غرب سوريا على وضعه خلال الشهر الحالي، ضمن مستويات ٦٠.٧%، وأشار إلى أن زيادات الأجور نتيجة تغير أسعار الصرف بقيت محدودة مع انخفاض واضح عن الشهر السابق، وتراوحت بين ٦٣ و٨١ ليرة تركية.

بابا الفاتيكان: الأزمة السورية لا تزال واحدة من أخطر الأزمات على مستوى العالم

قال بابا الفاتيكان فرانسيس ، أن الأزمة السورية، لا تزال واحدة من أخطر الأزمات على مستوى العالم من حيث الدمار والاحتياجات الإنسانية المتزايدة والانهيار الاجتماعي والاقتصادي والفقر والمجاعة بمستويات رهيبة.

في السياق، قال الكاردينال ماريو زيناري، ممثل البابا فرانسيس في سوريا، إن الناس يفقدون الأمل مع استمرار الحرب في البلاد، وتفشي الفقر على نطاق واسع، وأوضح: "لقد رأيت الكثير من الناس يموتون، ورأيت أيضاً شباباً يموتون، والآن أرى الأمل يحتضر"، وفق وكالة "CNA".

وسبق أن حذر بابا الفاتيكان فرانسيس، من "المآسي الهائلة التي تمر في صمت بعدة بلدان منها سوريا واليمن والعراق"، وكان دعا في رسالته بمناسبة عيد الميلاد التي ألقاها من ساحة القديس بطرس في روما العام الفائت، الأفراد وقادة العالم للانفتاح على الحوار، مشيراً إلى أن العالم لا يزال يشهد عددا كبيرا من الصراعات والأزمات.

وأضاف: لقد اعتدنا عليها لدرجة أن المآسي الهائلة يتم تجاوزها الآن في صمت، وحول الأوضاع في سوريا، لفت إلى أن "البلاد تعيش حربا منذ أكثر من عقد، خلفت العديد من الضحايا، وعددا لا يحصى من النازحين"، وتطرق إلى اليمن، موضحا أن "هناك مأساة هائلة يغفلها الجميع، وتحدث بصمت لسنوات، وتسبب وفيات كل يوم."

وطالب البابا الشعوب بعدم تجاهل معاناة المهاجرين واللاجئين والمعتقلين السياسيين والنساء من ضحايا العنف، وحث زعماء العالم على حماية البيئة من أجل الأجيال القادمة، وصلى البابا أيضا من أجل السلام للشرق الأوسط والعالم بأسره.

شبكة حقوقية: PKK/PYD الإرهابي يعذب شابا حتى الموت في حلب السورية

أفادت عدة مصادر محلية متطابقة أن تنظيم PKK/PYD الإرهابي احتجزت شاباً سورياً في مراكز اعتقالها وعذبته حتى الموت، الأمر الذي دفع بجهات حقوقية لاستنكار وإدانة هذه "الجريمة."

وذكرت المصادر بحسب ما تابعت "وكالة أنباء تركيا"، أن "التنظيم الإرهابي اعتقل قبل أيام الشاب ديار خليل عمر البالغ من العمر ١٩ عاما، وذلك بعد استدعائه إلى مكتب الأمن القومي التابع له في حي الشيخ مقصود في مدينة حلب."

وأشارت إلى أن "الشاب موظف سابق لدى مديرية الثقافة والفن التابعة للتنظيم الإرهابي، وهو من أبناء قرية باسوطة التابعة لمدينة عفرين شمالي مدينة حلب."
من جهتها، بيّنت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" أن "عملية احتجاز الشاب (ديار) حدثت دون إبداء أية مذكرة قضائية، وتم اقتياده إلى أحد مراكز الاحتجاز التابعة (لـ PKK/PYD الإرهابي) في حي الشيخ مقصود، وتم منعه من التواصل مع ذويه أو توكيل محامٍ."
وأضافت الشبكة في بيان، أن "عائلة الضحية تلقت في ٣-٩-٢٠٢٢ بلاغاً من أحد عناصر (التنظيم الإرهابي) أعلمهم فيه بوفاة الشاب (ديار)، وعند مراجعتهم لمقر (التنظيم الإرهابي) حصلوا على تقريرٍ طبي يُفيد بوفاته منذ تاريخ ٣١-٨-٢٠٢٢ نتيجة نقص الأوكسجين، ثم سلَّمهم جثمانه من مكان احتجازه في حي الشيخ مقصود، ويظهر عليها آثار تعذيب شديدة."
وأشارت الشبكة الحقوقية إلى أنها "حصلت في ٤-٩-٢٠٢٢ على مجموعة من الصور، تؤكد وتُظهر بشكلٍ واضح تعرُّض الضحية (ديار خليل عمر) للتعذيب بطريقةٍ وحشية."
وأثار مقتل الشاب "ديار" تحت التعذيب في سجون التنظيم الإرهابي، ردود فعل غاضبة بين السوريين من أبناء المناطق الخاضعة لسيطرة PKK/PYD الإرهابي شرقي سوريا، معبّرين عن سخطهم الشديد من تلك الانتهاكات.
وكانت الشبكة السورية لحقوق الإنسان قد وثقت مقتل ما لا يقل عن ٨ أشخاص بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية في مراكز الاحتجاز التابعة لـ PKK/PYD الإرهابي، منذ بداية عام ٢٠٢٢، ورصدت تصعيد عمليات الاعتقال والإخفاء القسري وقمع الحريات في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وبشكلٍ رئيس في كل من محافظات الحسكة ودير الزور، وريفي محافظة حلب الشمالي والشرقي؛ وذلك على خلفية انتقاد الأهالي لسياسات التنظيم الإرهابي في مناطق سيطرته.
وأكدت الشبكة أن "القانون الدولي يحظر بشكلٍ قاطع التعذيب وغيره من ضروب المُعاملة القاسية وغير الإنسانية أو المُذلة، وأصبح ذلك بمثابة قاعدة عُرفية من غير المسموح المساس بها أو موازنتها مع الحقوق أو القيم الأخرى، ولا حتى في حالة الطوارئ."
ولفتت إلى أن ذلك "يُعتبر انتهاك حظر التعذيب جريمة في القانون الجنائي الدولي، ويتحمّل الأشخاص الذين أصدروا الأوامر بالتعذيب أو ساعدوا في حدوثه المسؤولية الجنائية عن مثل هذه الممارسات."
وأدانت الشبكة الحقوقية في بيانها "جميع ممارسات الخطف والتعذيب التي يقوم بها عناصر مسلحون تابعون (لـ PKK/PYD الإرهابي)، والتي توسَّعت بشكل كبير منذ بداية عام ٢٠٢٢."
وفي آذار/مارس الماضي، اعتقل تنظيم PKK/PYD الإرهابي، عامل مُياوِم من أبناء قرية عرب حسن الواقعة شمال غربي مدينة منبج بريف محافظة حلب الشرقي، يبلغ من العمر ٢٧ عاماً، من مكان وجوده في مدينة منبج، بتهمة العمل في التهريب، واقتادته إلى أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في مدينة منبج.
وأبلغ التنظيم الإرهابي حينها ذويه بوفاته وسلَّمتهم جُثمانه، في حين أكدت الشبكة الحقوقية أن لديها معلومات تُفيد بأنّ الشاب المعتقل كان بصحة جيدة حين اعتقاله؛ مما يُرجّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة للتنظيم الإرهابي في مدينة منبج.
وطالبت الشبكة "بفتح تحقيق فوري مُستقل في جميع حوادث الخطف والتعذيب التي وقعت، وبشكلٍ خاص هذه الحادثة الهمجية"، داعية إلى "ضرورة محاسبة كافة المتورطين فيها، بدءاً ممَّن أمر بها وحتى المُنفّذين لها."
وأكدت أنه "يجب إطلاع المجتمع السوري على نتائج التحقيق والمحاسبة، وفضح وفصل كل من تورَّط في ممارسات خطف وتعذيب على مدى جميع الأشهر الماضية، وتعويض الضحايا كافة عن الأضرار المادية والمعنوية التي تعرضوا لها، وعدم اتباع سياسة النظام السوري وروسيا في إنكار وقوع الانتهاكات، وبالتالي عدم محاسبة أي عنصر أمن أو ضابط أو شبيح على مدى أحد عشر عاماً."
الجدير ذكره، أن الشبكة الحقوقية تؤكد أن قرابة ١٩٧ طفلاً ما زالوا قيد التجنيد الإجباري في المعسكرات التابعة لتنظيم PKK/PYD الإرهابي.

التذكير اليومي بـ التقويم الهجري يوم الأربعاء